دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | إدارة المخاطر المصرفية: فى ضوء التعقيدات والتحديات الاقتصادية المستمرة |
| المصدر: | المال والاقتصاد |
| الناشر: | بنك فيصل الاسلامي السوداني |
| المؤلف الرئيسي: | عبدالله، بابكر محمد |
| المجلد/العدد: | ع77 |
| محكمة: | لا |
| التاريخ الميلادي: | 2015 |
| الشهر: | أغسطس |
| الصفحات: | 24 - 26 |
| رقم MD: | 671155 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | الخدمات المصرفية، تكنولوجيا الخدمات المالية، البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/671155 |

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# إدارة المخاطر المصرفية..
# في ضوء التعقيدات والتحديات الاقتصادية المستمرة

**بابكر محمد عبد الله**
**إدارة المخاطر**

**مقدمة**:

مع تطور الصناعة المصرفية، أصبح العمل المصرفي محفوفا بالمخاطر، بتنوع الأنشطة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية والتحرر من بعض القيود وبعض العوامل الأخرى، أصبحت الأعمال التي تقوم بها المصارف تتسم بالتعقيد وبدرجة لم يسبق لها مثيل، وهذا انعكاس لما يفرزه الاقتصاد الراهن من زيادة لمعدلات التغيير في الحياة الاقتصادية وارتفاع لمعدلات الترابط بين وحدات القطاع الواحد فضلا عن التداخل بين القطاعات الاقتصادية، فإذا بالمصارف تواجه مصيرا تكتنفه التحديات المفاجئة أحيانا والتي تنشأ كلما تجددت احتياجات الشركاء الاقتصاديين وتغيرت عاداتهم وكلما تعاظم التشابك بين مختلف القطاعات على الصعيدين المحلي والدولي، ويعرف عن القطاع المصرفي أنه أكثر من غيره اندماجا واحتكاكا وهذا يجعله كذلك أكثر عرضة من غيره إلى المخاطر.

**تعريف الخطر**:

للخطر عدة تعاريف، والتي اختلف حولها الباحثون والمفكرون ومن بينها "الخطر هو حالة عدم التأكد من وقوع خسارة معينة" اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذه قراراته، ذلك أنه قام على "عدم التأكد". وقد قام آخرون بتعريف الخطر على أنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين"، وقد أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية. ويذهب بعض الكتاب في علم التأمين بتعريف الخطر أنه: "حالة الخوف أو الشك أو عدم التأكد التي تنتاب الشخص عند اتخاذه لقرار معين لعدم معرفته بنتائج هذا القرار"، ومن هنا فالخطر هو حالة معنوية غير مواتية تلازم الشخص عند اتخاذه القرارات لعدم التأكد من نتائجها والتي تتوقف على احتمال وحجم الخسارة المتوقعة.

**أهمية إدارة المخاطر**:

- يعتبر رأس المال من العناصر الأساسية key factor لتحقيق السلامة المصرفية.
- تلعب إدارة المخاطر دورا أساسيا ومكملا لهيكل رأس المال في تحقيق السلامة المالية للمصارف.
- تمثل إدارة المخاطر خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين والدائنين بينما يمثل رأس المال خط الدفاع الأخير.
- تساعد الإدارة السليمة للمخاطر على تحسين كفاءة العمليات المصرفية وجودتها وتحسين القدرة التنافسية للمصرف.

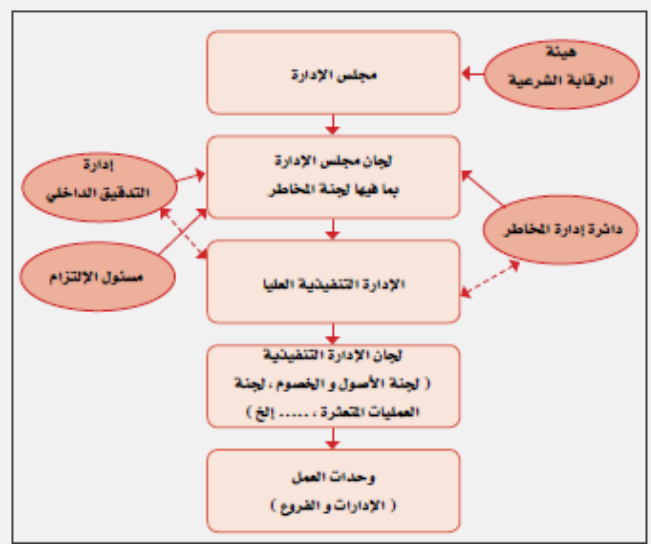


**الهيكل العام لإدارة المخاطر بالمصرف**

**حاجة المصارف الإسلامية إلى إدارة المخاطر**:

أصبحت المصارف الإسلامية تواجه العديد من المخاطر وذلك نتيجة:

1 – للتطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية.

2 – التغيرات الكبيرة والمستمرة في البيئة التي تعمل فيها هذه المصارف والمتمثلة في:

- الزيادة المستمرة في حجم نشاطها ومعاملاتها.
- تبني استراتيجيات جديدة واعتماد التقنيات الحديثة لتقليل التكاليف.
- ظهور أسواق جديدة.
- ابتكار منتجات جديدة تعتمد على التكنولوجيا.
- الإصلاحات الرقابية لمواكبة المستجدات في النظم المالية.
- حاجة تلك المصارف للتعامل على المستوى الدولي.

**الهيكل العام لإدارة المخاطر بالمصرف**:

**1 – مهام مجلس الإدارة:**

تقع مسؤولية الإشراف على المصرف بشكل أساسي على مجلس الإدارة، فتتمثل مهامه في الآتي:

- رسم السياسات وإقرار النظم والتأكد من سلامة تنفيذها.
- المحافظة على حقوق المودعين وأملاك المصرف، بالتالي هو المسؤول الأول أمام السلطات الرقابية عن أداء المصرف ونتائجه، لاسيما متانة المركز المالي وشفافية المعلومات المصرح بها.
- المصادقة على استراتيجية المصرف في تقديم خدماته المصرفية.
- الموافقة على سياسات الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر.
- تعيين هيئة الرقابة الشرعية.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق لجان مختصة تابعة له.

**2 – مهام الإدارة التنفيذية العليا:**

- نقل وتبليغ كافة التوجيهات والاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة في شكل سياسات وإجراءات إلى جميع الموظفين والعاملين بالمصرف وبصورة واضحة.
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسئولية تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمصرف، وخلق بيئة وهياكل من أجل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة.
- يجب كحد أدنى أن تأخذ الإدارة التنفيذية العليا في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:
  - طبيعة ومدى حجم المخاطر المقبولة التي يستطيع المصرف تحملها ضمن نشاطه الخاص.
  - احتمالية تحقق تلك المخاطر.
  - كيفية إدارة المخاطر غير المقبولة.
  - قدرة المصرف على تخفيض احتمال تحقيق المخاطر وتأثيره على النشاط.
  - تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة.
  - فاعلية عمليات إدارة المخاطر.
  - الآثار الضمنية لقرارات الإدارة العليا على المخاطر.
  - وضع سقوف (Limits) للتمويل بمختلف مستوياته للحد من مخاطر التركيز بكافة أنواعه (العميل، القطاع، الصيغة، الجغرافي... الخ) بالإضافة إلى وضع سقوف لأنشطة السوق.
  - التوصية لمجلس الإدارة بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية المعاملات المصرفية.
  - الإشراف على وضع نظام جيد للتقارير عن المخاطر والمعلومات الإدارية ومراجعة السياسات والاستراتيجيات بصورة دورية للتأكد من كفايتها وصلاحيتها.
  - تشكيل اللجان المختصة التابعة لها وتحديد مهامها ومتابعة نشاطها (لجنة التمويل، لجنة إدارة الأصول والخصوم، لجنة الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة متابعة العمليات التمويلية المتعثرة.. الخ)
  - متابعة تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر المجازة من قبل مجلس الإدارة.
  - وضع هيكل ملائم لإدارة المخاطر يؤكد على استقلالية الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر عن الأقسام والإدارات الأخرى بالمصرف والتي تنشئ المخاطر.
  - تحديد المسئوليات وتفصيل المهام والواجبات بصورة واضحة على جميع العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة بالمصرف وفصل الواجبات المهام المتعارضة من أجل إدارة سليمة للمخاطر.
  - مساعدة مجلس الإدارة في تطوير السياسات والنظم والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بعملية إدارة المخاطر.

**3 – مهام دائرة إدارة المخاطر:**

1- وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر وإجازتها من مجلس الإدارة.

2- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص عملية إدارة المخاطر.

3- بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المصرف ووسط كافة العاملين.

4- التنسيق مع مختلف الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يلي المخاطر داخل المصرف والبيئة المحيطة به وأعماله.

5- تطوير عمليات مواجهة الخطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط وإجراء الاختبارات عليها.

6- إجراء اختبارات الضغط دوريا للتأكد من مقدرة المصرف في مقابلة الأزمات ورفع نتائجها للمدير العام ولجنة المخاطر.

7- الإشراف على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وتجميع نتائجها وعمل سجل المخاطر بالمصرف Risk Profile وتحديد المخاطر الرئيسية KRIs ومتابعتها والتوصية بإجراء اللازم تجاهها للمدير العام ولجنة المخاطر.

8- صياغة بيان المخاطر المقبولة بالمصرف بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وفق استراتيجية المصرف وتعميمها لكافة المستويات ومتابعة الالتزام بها.

9- تصميم وإعداد التقارير عن كافة أنواع المخاطر ورفعها للمدير العام ولجنة المخاطر بمجلس الإدارة.

**4- مهام وحدات العمل (إدارات وفروع):-**

- تتحمل وحدات العمل المسئولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي.
- التعرف على الاخطار التي تندرج ضمن منطقة مسؤولياتهم وتأثيرها المحتمل على مناطق أخرى، وتأثير المناطق الأخرى على وحدة العمل والأداء الكلي للمصرف.
- إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح لهم بمراقبة الأنشطة الرئيسية والمالية، ومراقبة مدى التقدم تجاه إنجاز الأهداف والتعرف على التطورات التي تتطلب التدخل مثل (التنبؤات والموازنات).
- تصميم نظم التبليغ عن الانحرافات في الموازنات والتنبؤات بطريقة منتظمة للسماح باتخاذ القرارات المناسبة.
- التبليغ المنظم والسريع للإدارة العليا وإدارة المخاطر عن أي مخاطر جديدة أو فشل في إجراءات التحكم المطبقة.

**5 – مهام إدارة التدقيق الداخلي:**

قد يختلف دور المدقق الداخلي من بنك لآخر، وعمليا قد يتضمن دور المدقق الداخلي كل أو بعض ما يلي:-

- تركيز عمل التدقيق الداخلي على الاخطار المهمة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.
- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار ونشر ثقافة التدقيق المبني على المخاطر.
- التعرف على المخاطر وتحديدها.
- تحليل المخاطر.
- وصف المخاطر.
- تقدير المخاطر.
- خصائص تقدير المخاطر.
- تقييم المخاطر.
- إعداد تقارير المخاطر.
- معالجة المخاطر.
- طرق التعامل مع المخاطر.
- مراقبة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.

**يتم التعرف على المخاطر عن طريق الآتي:**

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المصرف والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هدف من الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر مخاطرة.
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم تطبيق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرقا بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليلاً للتفاعل بين قوى معينة. لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه مخاطرة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المصارف هناك قوائم بالمخاطر المحتملة يتم التعرف عليها بالتقييم الذاتي للمخاطر وتجمع في سجل يتم تحديثه من وقت لآخر.

تعرض المصرف للخطر يتطلب معرفة جوهرية بالمصرف واستراتيجيته والسوق التي يشارك فيها والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يوجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المصرف الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المصرف والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

- يهدف وصف المخاطر إلى عرض الأخطاء التي تم تعريفها بأسلوب منهجي (استخدام جدول) ويمكن استخدام جدول منفصل لوصف المخاطر لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار أو استخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة للتأكد من إجراءات تعريف ووصف وفحص الأخطار.
- عند الأخذ في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر تضمنها الجدول، يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للمخاطر الرئيسة والتي تحتاج التحليل بطريقة أكثر تفصيلا.
- يمكن تصنيف المخاطر التي تم تعريفها والمصاحبة للأنشطة واتخاذ القرارات الاستراتيجية تجاهها.
- يتم تقدير المخاطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة.
- أما النتائج أو التهديدات قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة وفقا لشدة الأثر واحتمالية الحدوث.
- قد تكون الاحتمالات مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة إلا أنها تتطلب تعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح.